

باسم الشعب

مجلس الرئاسة

بناء على ما اقره مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة واستنادا الى احكام البند (اولا) من المادة (61) والبند (ثالثا) من المادة (73) والمادة (112) من الدستور، صدر القانون الآتي:

رقم ( ) لسنة 2007

قانون النفط والغاز

الباب الأول

المبادئ الأساسية

الفصل الأول

التعريف

المادة 1-

يقصد بالكلمات والعبارات التالية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة ازاءها  
اولا- الوزارة" - وزارة النفط الاتحادية.

ثانيا- الهيئة الإقليمية"- الوزارة المختصة في حكومة الإقليم.

ثالثا-الهيئة المختصة" - وزارة النفط أو شركة النفط الوطنية العراقية او الهيئة الاقليمية.

رابعا- المجلس- المجلس الاتحادي للنفط والغاز المشكل حسب هذا القانون.

خامسا- "الإقليم" - إقليم كردستان أو أي إقليم يشكل بعد صدور هذا القانون في جمهورية العراق  
وفقا لاحكام الدستور.

سادسا- دورات التراخيص - المراحل التي تمر بها عملية اختيار المتنافس الافضل وتتضمن  
( الاعلان العام عن الرقع الاستكشافية والحقول المكتشفة غير المطورة، وتسجيل الشركة لدى  
الهيئة المختصة ، وتوجيه الدعوة لتقديم العروض ، وفتح العروض المقدمة وتحليلها ،



واختيار الافضل منها لغرض التفاوض ، ثم استكمال الاجراءات حسب احكام المادة (18) من هذا القانون).

سابعا- البترول" - النفط الخام أو الغاز أو الزيت الصخري أو الرمال القيرية وأي هيدروكربونات منتجة أو يمكن إنتاجها منها.

ثامنا- النفط الخام"- جميع الهيدروكربونات وبغض النظر عن الوزن النوعي والتي يتم انتاجها وتوفرها من الحقل بحالة سائلة عند الحرارة والضغط الجوي بما في ذلك الاسفلت والقار والسوائل الهيدروكربونية المعروفة بالمقطرات أو المكثفات التي يتم الحصول عليها من الغاز.

تاسعا- التنقيب" - البحث عن البترول بالوسائل الجيولوجية والجيوفيزيائية والوسائل الاخرى ويشمل حفر الآبار الاستكشافية والتقييمية.

عاشرا- التطوير" - الأنشطة التي يقوم بتنفيذها حامل ترخيص التنقيب والتطوير والإنتاج بالاعتماد على خطة تطوير الحقل أو خطة تطوير خطوط الأنابيب الرئيسية والتي تهدف إلى إنتاج ونقل البترول.

حادي عشر- الانتاج- استخراج البترول وتصريفه.

ثاني عشر- المحافظة المنتجة"- المحافظة التي يتحقق فيها انتاج للنفط والغاز بصورة مستديمة وبمعدلات تجارية لا تقل عن (100000) مائة ألف برميل نفط مكافئ في اليوم.

ثالث عشر- العمليات البترولية - الأنشطة المتعلقة بالتنقيب والتطوير والإنتاج والعزل والمعالجة والتخزين والنقل والبيع أو التسليم للبترول في نقطة التسليم أو نقطة التصدير أو نقطة التجهيز المتفق عليها داخل العراق او خارجه وعمليات معالجة الغاز وإغلاق جميع الأنشطة المتفق عليها.

رابع عشر- خطة تطوير خط الأنابيب الرئيسي" - البرنامج الزمن وتقدير الكلفة المحددان لجميع الأنشطة المطلوبة لنقل البترول عبر خط الأنابيب داخل العراق وعبر أراضي الدول المجاورة. خامس عشر- الناقل" - الكيان المعين من مجلس الوزراء لتسلم النفط الخام أو الغاز من حامل ترخيص التنقيب والتطوير والإنتاج عند نقطة التحويل وتسليم النفط الخام أو الغاز للتصدير إلى شركة تسويق النفط العراقية أو حامل ترخيص التنقيب والتطوير والإنتاج عند نقطة التسليم.



سادس عشر - نقطة قياس الإنتاج - الموقع او المواقع التي يتم فيها قياس أحجام ونوعية النفط الخام أو الغاز.

سابع عشر - نقطة التزويد - الموقع الذي يتم فيه تحويل النفط الخام أو الغاز من خط الانبوب الرئيسي أو خط انبوب الحقل إلى نوع مختلف من النقل أو المعالجة أو الاستخدام.

ثامن عشر - الشركة العراقية - أي شركة تتمتع بشخصية معنوية مستقلة ومسجلة وفقاً لاحكام قانون الشركات على ان يكون مركزها الرئيسي في العراق ولها اكثر من ( 50%) خمسين من المائة من أسهم رأسمالها مملوكة من مواطنين عراقيين أو شركات عراقية عامة أو خاصة.

تاسع عشر - الشركة الأجنبية - أي شركة لاتحمل الجنسية العراقية تتمتع بالشخصية المعنوية وتسجل وفقاً لاحكام قانون الشركات ولها ما لا يقل عن (10%) عشرة من المائة ولا يزيد على (49%) تسعة واربعين من المائة من أسهم رأسمالها مملوكة من مواطنين عراقيين أو شركات عراقية عامة أو خاصة.

عشرون - المشغل، الجهة المعنية في العقد الاولي بين الهيئة المختصة وحامل ترخيص التنقيب والتطوير والانتاج للقيام بالعمليات البترولية نيابة عن حامل الترخيص.

احدى وعشرون - الاكتشاف، اول ظهور للبترول يتم مصادفته في مكن عن طريق الحفر وغيره يمكن استخلاصه على السطح بطرق صناعة النفط التقليدية.

اثنان وعشرون - منطقة التطوير والانتاج، جزء من منطقة التعاقد يتم تحديدها في ضوء الاكتشاف التجاري.

ثلاثة وعشرون - الاكتشاف التجاري ، الاكتشاف الذي يعتبر لاجراض التطوير تجارياً من قبل حامل تراخيص التنقيب والانتاج .

اربعة وعشرون - الحقل ، منطقة تحتوي على مكن او مجموعة مكامن مجتمعة أو مرتبطة بنفس التركيب الجيولوجي أو الوضع الاستراتيجي ويشمل سطح الارض وباطنها.

خمس وعشرون - خطة تطوير الحقل ، البرنامج الزمني وتقدير الكلفة المحددان لتقويم وتطوير الانشطة المطلوبة لتطوير وانتاج البترول من حقل محدد او مجموعة حقول من حامل ترخيص التنقيب والتطوير والانتاج .

ستة وعشرون - المكن ، تجمع بترولي منفصل في وحدة جيولوجية محددة بخصائص صخرية وبحدود تركيبية أو طباقية وبسطوح ملامسة او متداخلة بين البترول والماء في التكوين ، بحيث يؤثر إنتاج البترول في أي جزء من هذا التجمع البترولي على إجمالي الضغط فيه.



سبعة وعشرون - الاساليب المثلى في الصناعة البترولية ، الممارسات الجيدة والأمنة والملائمة للبيئة والاقتصادية والفعالة في التنقيب عن البترول ونتاجه.

ثمانية وعشرون - منطقة التعاقد ، المنطقة التي يكون حامل تراخيص التنقيب والتطوير والانتاج مخولاً ضمنها بالتنقيب و تطوير و انتاج البترول.

تسعة وعشرون - الغاز، هو الهيدروكربونات التي تكون بحالة غازية في الظروف الجوية من حرارة وضغط سواء أكانت مصاحبة للهيدروكربونات السائلة ام غير مصاحبة لها وكذلك الغاز المتبقي بعد استخراج الهيدروكربونات السائلة من المكمن.

ثلاثون - الغاز المصاحب، الغاز الذي يكون في المكمن اما مذاباً في سائل هايدروكربوني أو في قبة غازية فوق النفط و ملاصقة للنفط الخام.

احدى وثلاثون - الغاز غير المصاحب ، الغاز الحر في الظروف الممكنية.

اثنان وثلاثون - خط الانبواب الرئيسي ، منظومة هندسية تشمل انابيب النقل ومحطات الصمامات ومحطات الضخ ومحطات الكبس والمنشآت التابعة لها المشيدة من الناقل او حامي الترخيص لنقل النفط الخام أو الغاز من حقل أو عدة حقول أو مصادر داخل العراق او خارجه.

ثلاثة وثلاثون - خط انبواب الحقل، مجموعة الأنابيب التي تقوم بتجميع النفط الخام أو الغاز من حقل أو مجموعة حقول ليتم تسليمها إلى نقطة التحويل للنقل الإضافي ، وتشمل محطات الصمامات ومحطات الضخ ومحطات الكبس والمنشآت المرافقة.

اربعة وثلاثون - نقطة التحويل ، شفة المدخل لخطوط الأنابيب الخارجية من نقطة قياس الإنتاج.

خمسة وثلاثون - نقطة التسليم، نقطة او نقاط وصول النفط الخام الى شفة مدخل خزان الباخرة أو النقطة المتفق عليها في عقد التنقيب والتطوير والإنتاج داخل العراق او خارجه.

ستة وثلاثون - الاساليب المثلى لادارة شبكة الانابيب، الممارسات الجيدة والأمنة والملائمة للبيئة والاقتصادية والفعالة في نقل البترول.

## الفصل الثاني

### الاهداف ونطاق السريان



## المادة 2-

يهدف هذا القانون الى ماياتي :

- اولا- ان تكون ملكية النفط والغاز في العراق لكل الشعب العراقي في كل الاقاليم و المحافظات.
- ثانيا- السيطرة على النفط والغاز بما يضمن التوزيع العادل لمواردهما على الشعب.
- ثالثا- ضمان مشاركة الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم و المحافظات المنتجة في ادارة وتطوير المصادر البترولية من اجل تحقيق المصلحة الوطنية في اي مرحلة من مراحل العمليات البترولية.
- رابعا- رسم السياسات الاستراتيجية لتنظيم وتطوير صناعة النفط والغاز الاستخراجية بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي.
- خامسا- الوصول الى اعلى مستوى من النمو في الاحتياطيات وفي الانتاج .
- سادسا- تعظيم الموارد المالية للعراق من خلال الاستثمار الامثل للثروة النفطية والغازية والحفاظ عليها على اسس فنية واقتصادية رصينة ومجزية.
- سابعا- تأمين نقل التكنولوجيا وتدريب وتطوير العاملين من العراقيين في هذه الصناعة.
- ثامنا- الاستخدام الامثل للبنى التحتية وتطويرها وحماية البيئة.
- تاسعا- تطوير القطاع الخاص العراقي ليكون فعالا ومؤهلا وقادرا على المساهمة بشكل جوهري في العمليات البترولية.
- عاشرا- ضمان الكفاءة المهنية والاهلية الفنية والاقتصادية الكاملة لحاملي التراخيص والمتعاملين من القطاع الخاص في هذا المجال.

## المادة 3-

يسعى هذا القانون الى تحقيق اهدافه بالوسائل الآتية :

- اولا- تأسيس نظام حديث ومتطور لإدارة العمليات البترولية في العراق بما في ذلك وضع السياسات والسياسات والخطط البعيدة والمتوسطة والقصيرة المدى.
- ثانيا- وضع أسس التعاون بين الوزارات المعنية وبينها وبين الهيئات الاقليمية.
- ثالثا- وضع اسس للتنسيق والتشاور بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم والمحافظات المنتجة للبترول.



رابعاً- التوسع في استخدام الجهد المباشر في القطاعين العام والخاص العراقي والاجنبي لتنفيذ العمليات البترولية في العراق بالاستناد الى احدث التقنيات واقتصاد السوق.

خامساً- تبادل الخبرات بين القطاع النفطي العراقي والصناعة النفطية العالمية.

#### المادة 4-

يسري هذا القانون على العمليات البترولية في الارض اليابسة والمياه الداخلية والمياه الاقليمية وماتحتها في جميع انحاء جمهورية العراق ، وفي اي جزء يخضع للقانون العراقي بموجب اتفاق او قانون دولي او اعراف دولية .

#### المادة 5-

أولاً - يؤسس مجلس يسمى ( المجلس الاتحادي للنفط والغاز ) يرأسه رئيس مجلس الوزراء او من يخوله ويضم في عضويته كلا من :

- |                      |   |
|----------------------|---|
| في الحكومة الاتحادية | <p>أ- وزير النفط</p> <p>ب- وزير المالية</p> <p>ج- وزير التخطيط والتعاون الانمائي</p> <p>د- محافظ البنك المركزي العراقي</p> <p>هـ- ممثل عن الاقليم بدرجة وزير</p> <p>و- ممثل عن كل محافظة منتجة غير منتظمة في اقليم من ذوي الخبرة والاختصاص ، يرشحه مجلس المحافظة .</p> <p>ز- رئيس شركة النفط الوطنية العراقية وشركة تسويق النفط واية شركة ذات علاقة ، يرشحه المجلس ويوافق عليه مجلس الوزراء .</p> <p>ح- خبراء مختصين في شؤون النفط والغاز والمال والاقتصاد لايزيد عددهم على ثلاثة يختارهم رئيس مجلس الوزراء ويتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء لمدة لا تزيد على (5) خمس سنوات .</p> |
|----------------------|---|

ثانياً - يراعى في تشكيل المجلس تمثيله للمكونات الاساسية للشعب العراقي.



الباب الثاني  
إدارة المصادر البترولية  
الفصل الاول  
الصلاحيات

المادة 6-

تتولى الجهات التالية ادارة المصادر البترولية :

- اولا- مجلس النواب
- ثانيا- مجلس الوزراء
- ثالثا- المجلس الاتحادي للنفط والغاز
- رابعا- وزارة النفط
- خامسا- شركة النفط الوطنية العراقية
- سادسا- الهيئة الاقليمية

المادة 7-

يتولى مجلس النواب ما يأتي :

- اولا- تشريع القوانين الاتحادية للعمليات المرتبطة بقطاع النفط والغاز.
- ثانيا- الموافقة على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بقطاع النفط والغاز.

المادة 8-

يتولى مجلس الوزراء ما يأتي :

- اولا- تقديم التوصية الى مجلس النواب في شأن مشاريع القوانين المقترحة لاكتشاف وتطوير المصادر البترولية.

ثانيا- اقرار السياسة الاتحادية البترولية والإشراف على تطبيقها.



ثالثاً- الاشراف على اجمالي العمليات البترولية المتعلقة بالتنقيب والتطوير والإنتاج والنقل والتسويق واصدار الانظمة الخاصة بها.

رابعاً- ضمان قيام المجلس والوزارة باعتماد الوسائل المناسبة والناجعة للاستشارة والتنسيق مع الهيئات الإقليمية والمحافظات المنتجة للنفط والغاز بما يحقق اهداف هذا القانون ووفقا لما نص عليه الدستور.

#### المادة 9-

اولاً- يتولى المجلس ما يأتي :

أ- وضع السياسات البترولية الاتحادية و خطط التنقيب وتطوير الحقول و خطط الأنابيب الرئيسة وتعديلها.

ب- اصدار تعليمات تتضمن معايير التفاوض والتعاقد لمنح التراخيص أو عقود التطوير و الانتاج و معايير أهلية الشركات.

ج- إعداد نماذج عقود التنقيب والتطوير والإنتاج وفقاً للمعايير الواردة في هذا القانون وإقرارها وتعديلها واعتمادها وفقاً لتصنيف الحقول أو مناطق الاستكشاف بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي.

د- دراسة عقود التنقيب والتطوير والإنتاج التي تمنح التراخيص للقيام بالعمليات البترولية والبت فيها وتعديلها وفقاً للآلية المنصوص عليها في المادة (18) من هذا القانون.

هـ- الموافقة على جهة التمويل والبت في تحويل الحصص فيما بين الحاملين لتراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج وما يلحقها من تعديلات للعقود شريطة أن لا يؤثر ذلك سلباً على درجة ونوعية المشاركة الوطنية ونسبتها المئوية في المشروع .

و- ضمان قيام وزارة النفط وشركة النفط الوطنية العراقية والهيئات الإقليمية باستكشاف وتطوير واستغلال المصادر البترولية من أجل التثبت من الاحتياطات النفطية والغازية وتعويض الانتاج و اضافة احتياطات جديدة وبما يحقق مصالح الشعب العراقي وفق أحكام القوانين والأنظمة النافذة والشروط التعاقدية و المعايير الدولية المعتمدة.



ز- تسمية شركة النفط الوطنية العراقية للمساهمة نيابة عن جمهورية العراق فيما يتعلق بتطبيق الفقرة (أ) و (ب) من البند (ثانيا) من المادة (13) من هذا القانون.

ح- تحديد المستوى الوطني لانتاج البترول حسب مقتضى السياسة الوطنية ، على ان تطبق تلك التحديدات بشكل منصف وعادل على اساس نسبة الانتاج لكل منطقة تعاقد بناء على خطط تطوير الحقل المعتمدة.

ثانيا- لأعضاء المجلس اقتراح السياسات و مشاريع القوانين النفطية وعرضها على المجلس.

ثالثا- ينعقد المجلس بدعوة من رئيسه مرة واحدة في الشهر في الاقل ، ويتخذ قراراته بأغلبية ثلثي الأعضاء فيما يتعلق بوضع السياسات البترولية والخطط ونماذج العقود وتعليمات التفاوض والتعاقد ، وفيما عدا ذلك بالأغلبية البسيطة.

رابعا- تحدد تشكيلات المجلس وتقسيماتها ومهامها بنظام داخلي يصدره رئيس المجلس.

#### المادة 10-

اولا- يشكل المجلس مكتبا يسمى (مكتب المستشارين المستقلين ) يتولى دراسة عقود التنقيب والتطوير والانتاج و خطط تطوير حقول النفط والغاز وأية امور اخرى لها صلة بذلك ، وتقديم المشورة والتوصيات في شأنها الى المجلس.

ثانيا- يضم المكتب عددا من الخبراء في مجال النفط والغاز والقانون ، يحدد المجلس عددهم ويتم اختيارهم بالاجماع من قبل المجلس ويتم التعاقد معهم لمدة عام قابلة للتديد .

#### المادة 11-

تتولى وزارة النفط ما يأتي :

اولا- اقتراح السياسة والقوانين والخطط البترولية الاتحادية .

ثانيا- اعداد مشاريع الانظمة واصدار التعليمات والبيانات لتنفيذ السياسات والقوانين والخطط البترولية الاتحادية.



ثالثاً- مراقبة العمليات البترولية والاشراف عليها في ضوء التشريعات ذات العلاقة والشروط التعاقدية والمعايير الدولية المعتمدة وذلك بالتنسيق مع الهيئات الاقليمية والمحافظات المنتجة لضمان التنفيذ الموحد والتطبيق المتجانس للسياسة البترولية في جميع أنحاء العراق .

رابعاً- اقتراح البرامج والاساليب الاكثر نجاحا في تطوير الحقول المكتشفة وغير المطورة وعرضها على المجلس.

خامساً- اعداد مشاريع السياسات والخطط الاتحادية الموجهة للاستكشاف والتطوير والإنتاج على أن تتناول تحديد مستويات الإنتاج اللازمة على المدى القصير والمدى البعيد ، والتوصل الى حلول مثلى للتوزيع الجغرافي وتوقيت مناهج التنقيب والتطوير والإنتاج بالتشاور و التنسيق مع الهيئات الاقليمية والمحافظات ، وتقديمها الى المجلس لمراجعتها واقرارها.

سادساً- اقتراح خطة شاملة الى المجلس للتنقيب عن النفط والغاز في جميع أنحاء العراق بالتشاور مع الهيئات الاقليمية والمحافظات المنتجة ، وتصنيف المناطق وفقا لاحتمالات النفطية والغازية .

سابعاً- اعداد نماذج عقود التنقيب والتطوير والإنتاج ، والتعاون مع شركة النفط الوطنية العراقية والهيئات الاقليمية كل حسب مسؤوليته المحددة في هذا القانون من ناحية وشركات النفط العالمية من ناحية أخرى.

ثامناً- التحقق من التكاليف والمصاريف التي يتكبدها حاملو التراخيص .

تاسعاً - ضمان استحصال العوائد المتحققة للدولة المترتبة على تنفيذ عقود الاستكشاف والتطوير والإنتاج.

عاشراً- التفاوض مع الدول الاخرى و المنظمات الدولية والاقليمية في شأن الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وفقا للقانون و رفعها للمجلس لاقرارها.

حادي عشر- تمثيل جمهورية العراق في المننديات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بأمور النفط والغاز وفقا للقانون.

ثاني عشر- التشاور مع الهيئات الاقليمية والمحافظات المنتجة لاستحداث تشكيلات مختصة للقيام بالمهام المنصوص عليها في هذه المادة.

ثالث عشر - القيام بأجراءات دورات التراخيص المتعلقة بالنشاطات في مجال التنقيب و تطوير و انتاج الحقول المكتشفة غير المطورة عدا تلك المذكورة في المادة 13/ثانيا/ (أ) و (ب) و المادة



14/ثانياً وفقاً للآليات المنصوص عليها في المواد (15) و(16) و(17) من هذا القانون و  
باعتتماد النماذج التعاقدية ومعايير اهلية الشركات والتعليمات الصادرة من المجلس.  
رابع عشر - القيام باستحداث التغييرات المناسبة لهيكليتها و طريقة عملها من اجل ان تسند المسؤوليات  
و الواجبات الملقاة عليها وفقاً لهذا القانون.

#### المادة 12-

لوزارة تنفيذ عقود متعلقة بخدمات التجهيز للعمليات البترولية والتي تخرج عن نطاق عقود التنقيب  
والتطوير والانتاج ، وفق القوانين النافذة .

#### المادة 13-

اولاً - تعد شركة النفط الوطنية العراقية المشغل والمفوض بشكل مباشر او غير مباشر بالدخول في  
عقود الخدمة وعقود الادارة مع الشركات المؤهلة للحقول المنتجة والحقول غير المطورة  
القريبة منها.

ثانياً- تتولى شركة النفط الوطنية العراقية ما يأتي :

أ- إدارة وتشغيل حقول الإنتاج الحالية من خلال شركاتها.

ب- تطوير وانتاج وتشغيل الحقول المكتشفة و غير المطورة القريبة من الحقول  
المنتجة والتي ستناط بها من قبل المجلس .

ج- المشاركة في عمليات التنقيب والتطوير والانتاج داخل العراق نيابة عن الحكومة  
وعلى اسس تنافسية بالنسبة للحقول غير المذكورة في ثانياً / (أ) و(ب) من هذه المادة  
والرقع الاستكشافية .

د- تنفيذ عمليات التنقيب والتطوير والإنتاج والنقل والتخزين والتسويق والبيع وفق احكام هذا  
القانون.

هـ- ادارة وتشغيل شبكة أنابيب النفط والغاز الرئيسة ومرافئ التصدير في العراق والدخول  
في عقود شحن النفط والغاز لحين استكمال اعادة تنظيم الشركات التابعة لوزارة النفط  
لمدة اقصاها سنتان من تاريخ نفاذ هذا القانون .



ثالثاً- لشركة النفط الوطنية العراقية ومن اجل تحقيق اغراضها ، القيام بما يأتي:

أ- المساهمة كشريك تجاري في العقود الدولية المرتبطة بنقل وتسويق وبيع النفط والغاز وفي عقود التنقيب والتطوير والأنتاج خارج العراق بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء.

ب- إنشاء شركات تابعة و مملوكة لها بالكامل في مناطق يتم اختيارها على اساس وجود الحقول النفطية وحجم الاحتياطيات النفطية والغازية والطاقات الانتاجية وتحقيق الجدوى، أو بناءً على اعادة التنظيم وتوزيع المهام بين شركات قائمة وفقاً لحجم العمل وبما يؤدي الى زيادة الكفاءة وتحقيق المنفعة للشعب العراقي.

ج- تأسيس شركات مشغلة مع شركات أخرى أو تملك أسهم في شركات داخل العراق، وخارجه بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء.

د- تملك الموجودات المنقولة وغير المنقولة والحقوق المادية والمعنوية العائدة للأشخاص الطبيعية او المعنوية وفق القانون.

هـ- بيع انتاجها من النفط الخام الى شركة تسويق النفط بسعر التسليم الذي يغطي الكلفة زائد ربح معقول ليمكن الشركة من التطوير بصورة حيوية في مجالي التنقيب و الإنتاج .

رابعاً- بانتهاء المدة المحددة في الفقرة (هـ) من البند (ثانياً) من هذه المادة، وباقتراح من الوزارة وموافقة مجلس الوزراء ، يقرر المجلس مسؤولية ادارة وتشغيل أنابيب النفط والغاز الرئيسة ومرافئ التصدير بالتنسيق مع شركة النفط الوطنية العراقية .

#### المادة 14-

تتولى الهيئة الاقليمية ما يأتي :

اولاً- اقتراح النشاطات والخطط للسلطات الاتحادية نيابة عن الإقليم تمهيدا لتضمينها في الخطط الاتحادية للعمليات البترولية، ومساعدة السلطات الاتحادية في المشاورات لإتمام تلك الخطط .

ثانياً- القيام بإجراءات دورات التراخيص المتعلقة بالنشاطات في الإقليم في مجال التنقيب وتطوير و انتاج الحقول المكتشفة غير المطورة عدا تلك المذكورة في المادة 13/ (أ) و (ب) وفقاً



للآليات المنصوص عليها في المواد (15) و(16) و(17) من هذا القانون بمشاركة ممثل عن الوزارة و باعتماد النماذج التعاقدية ومعايير اهلية الشركات والتعليمات الصادرة من المجلس.

ثالثا- التعاون مع الوزارة لتنفيذ احكام البند(ثالثا) من المادة (11) من هذا القانون .

رابعا - الحضور في المداولات الجارية من قبل المجلس وفق احكام المادة (5) من هذا القانون.

## الفصل الثاني

### التراخيص

#### المادة 15-

اولا- تمنح تراخيص العمليات النفطية على أساس عقد تنقيب وتطوير وإنتاج او عقد تطوير وإنتاج ، يبرم بين الوزارة أو الهيئة الاقليمية وشركة عراقية أو شركة أجنبية ، تحدد فيه الأهلية الفنية والقدرة المالية وفقا لمعايير أهلية الشركات الموضوعة من المجلس ووفق آليات التفاوض و التعاقد المنصوص عليها في المادة (18) من هذا القانون .

ثانيا- يراعى في منح التراخيص للعمليات المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة ، المبادئ الاتية :

أ- احترام المصالح الوطنية في المجالات ذات العلاقة كأموال الدفاع وحقوق العراق في الإبحار في مياهه الاقليمية والبحث والتطوير والصحة والسلامة والمستوى العالي من الحماية البيئية.

ب- اعتماد أسلوب الترجيح لاختيار المرشح المؤهل من خلال دورات تراخيص تنافسية مبنية على شروط واضحة .

ج- ان تتضمن رسالة الدعوة للتعاقد البنود الاساسية للعقد النموذجي .

د- ان يتضمن العقد النموذجي الذي يمنح التراخيص بموجبه السمات والمتطلبات الخاصة لكل منطقة أو حقل أو فرصة يتم عرضها ، وخاصة البيانات المتعلقة بالمصادر فيما اذا



كانت مكتشفة او غير مكتشفة والمخاطر والفوائد المحتملة والتحديات التكنولوجية والتشغيلية.

هـ- ان تكون الشركة مؤهلة وفق احكام هذا القانون.

و- ان يتم الاختيار والتصنيف للمتقدمين المقبولين على أسس جودة وفعالية خطط العمل المقترحة والفائدة الاقتصادية للعراق.

ز- الإعلان عن نص عقود التنقيب والتطوير والانتاج وعقود التطوير والانتاج خلال مدة لا تتجاوز (60) ستين يوما من تاريخ المصادقة عليها من المجلس.

#### المادة 16-

يتضمن العقد النموذجي للعمليات البترولية بوجه خاص المعايير الآتية :-

- أ- السيطرة الوطنية .
- ب- ملكية العراق للمصادر البترولية .
- ج- أقصى عائد وطني اقتصادي .
- د- تنازل حامل الترخيص عن الاراضي غير المستغلة ضمن منطقة التعاقد .
- هـ- العائد المناسب للمستثمر وفق احكام هذا القانون .
- و- التزامات اطراف العقد وما يترتب على الاخلال بها .
- ز- ترتيبات وشروط ممارسة الحقوق المتعلقة بالبيانات.
- ح- الحوافز المعقولة التي تمنح للمستثمر لضمان تقديمه الحلول المثلى طويلة الأمد للعراق والمتعلقة بـ :

- (1) الاستخلاص المحسن والمعزز .
- (2) نقل التكنولوجيا .
- (3) تدريب وتطوير العاملين في المجال النفطي من العراقيين .
- (4) الاستخدام الأمثل للبنية التحتية وتطويرها.
- (5) الخطط والحلول التي تضمن حماية البيئة .



## المادة 17-

تلتزم الهيئة المختصة باحكام هذا القانون والتعليمات ذات الصلة الصادرة من المجلس عند منح التراخيص .

## الفصل الثالث

### آليات التفاوض و التعاقد

## المادة 18-

اولا- تقوم الوزارة او شركة النفط الوطنية او الهيئة الاقليمية ، كل حسب اختصاصه و مسؤوليته ، و بعد استكمال الاجراءات الاولى لدورات التراخيص ، بالتوقيع الأولي على عقد التنقيب والتطوير والانتاج او عقد التطوير والانتاج مع المقاول الذي يقع الاختيار عليه.

ثانيا- يحال العقد المبرم وفق احكام البند (اولا) من هذه المادة الى المجلس خلال (30) ثلاثين يوما من تاريخ التوقيع الأولي عليه للبت فيه ، و إلا يعد باطلا.

ثالثا- يتضمن عقد التنقيب والتطوير والانتاج وعقد التطوير والانتاج المنصوص عليهما في البند (اولا) من هذه المادة الشرط الآتي:

(يكون العقد نافذا ما لم يمانع المجلس بموجب الصلاحية الممنوحة له في الفقرة (د) من البند (اولا) من المادة (9) من قانون النفط والغاز).

رابعا- يتبع المجلس عند اتخاذ قراراته في شأن العقود المرفوعة اليه من الوزارة او شركة النفط الوطنية او الهيئة الاقليمية الخطوات الآتية :-

أ- احالة العقد الى مكتب المستشارين المستقلين لدراسته وبيان الرأي في مدى مطابقته لنماذج عقود التنقيب والتطوير والانتاج وعقود التطوير والانتاج المعتمدة من المجلس والتعليمات الصادرة عنه المنظمة للعمليات البترولية وتقديم التوصيات في شأنه.

ب- في حالة وجود انحرافات جدية في العقد الأولي عن نماذج العقود والتعليمات الصادرة عن المجلس، يصدر المجلس قراره النهائي على العقد بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين، مسترشداً بتوصيات مكتب المستشارين المستقلين.



ج- يبلغ المجلس الوزارة او شركة النفط الوطنية العراقية او الهيئة الاقليمية بقرار الممانعة على العقد الأولي والأسباب الموجبة خلال (60) ستين يوما من تاريخ تسلمه، وبخلافه يعتبر العقد الأولي نافذا ، وفي حالة تعذر عقد إجتماع المجلس خلال (60) يوما من إستلامه العقد الأولي فعلى المجلس أن يتخذ قراره بشأنه خلال (45) الخمسة و أربعين يوما التالية بإستخدام مختلف وسائل الإتصال المتاحة ، و سيعتبر العقد نافذا في حالة عدم صدور القرار بعد إنقضاء المدة المذكورة .

خامسا- على الوزارة او شركة النفط الوطنية العراقية او الهيئة الاقليمية معالجة اسباب الممانعة التي يبديها المجلس من خلال اجراء التعديلات على العقد الأولي وتقديمه مجددا الى المجلس وفقا للخطوات المنصوص عليها في البند (رابعا) من هذه المادة..

#### المادة 19-

اولا- تمنح حقوق التطوير والانتاج الخاصة بالحقول المنتجة حاليا للنفط والغاز الى شركة النفط الوطنية العراقية ، وكذلك حقوق استكشاف وتطوير وإنتاج إضافية فيما يتعلق بالحقول غير المطورة القريبة منها والمذكورة في المادة 13 ويتولى المجلس تفعيلها .

ثانيا- تتوب شركة النفط الوطنية العراقية عن الحكومة كشريك بنسبة يحددها المجلس في عقود التطوير والانتاج للحقول غير المذكورة في المادة 13 / ثانياً (أ) و (ب) وفي عقود التنقيب والتطوير والانتاج للرقع الاستكشافية .

ثالثا- تمنح حقوق ادارة وتشغيل خطوط الأنابيب الرئيسة القائمة إلى شركة النفط الوطنية العراقية أو أي شركة عراقية متخصصة تؤسس لهذا الغرض.

#### المادة 20-

اولا- تلتزم الشركات النفطية العراقية العاملة في العراق بالاعلان عن عطاءات عامة على اسس تنافسية عند طلبها عروض لاي سلع او خدمات وفق تعليمات تنفيذ العقود الحكومية ، وللمجلس استثناء مايراه من العروض من تلك التعليمات .

ثانيا- يكون الاعلان عن العطاءات من حاملي التراخيص علىاسس تنافسية ومنسجمة مع الانظمة النفطية وشروط العقد.



ثالثا- تتضمن العطاءات العامة توفير فترة اشعار كافية مع بيان الاسس التي يتم منح العطاء بمقتضاها ، ويجب نشر نتائج ذلك العطاء واسباب اختياره وتوفير فرصة للمنافسين الآخرين للاعتراض على احالته.

رابعا- يعد طلب اي عرض او ابرام اي عقد خلافاً لاحكام هذه المادة ، باطلاً ولا يرتب اثره .

### الباب الثالث

### العمليات البترولية

### الفصل الاول

### التنقيب والتطوير والانتاج

#### المادة 21-

اولا- يمنح عقد التنقيب والتطوير والانتاج حقا حصريا للمتعاقد للقيام بعمليات استكشاف وتطوير وإنتاج البترول في منطقة التعاقد ونقله.

ثانيا- تحدد مدة الاستكشاف والتطوير والانتاج في العقد النموذجي وفق الآتي:

أ- مدة ابتدائية لا تزيد على (4) أربع سنوات .

ب- للهيئة المختصة منح حامل الترخيص مدة لاتزيد على (2) سنتين اذا نفذ التزاماته خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا البند شرط ان يقدم برنامج عمل وخطة تنفيذ البرنامج خلال هذه المدة .

ج- مدة لاتزيد على (2) سنتين اذا كان حامل الترخيص مستمرا بالعمل وكان تنفيذ البرنامج العمل جيدا وموضوعيا .

د- تخضع المدد المنصوص عليها في الفقرات (أ) و(ب) و(ج) من هذا البند لشروط استرجاع منطقة التعاقد وفق العقد النموذجي.

هـ - للجهة المتعاقدة منح حامل ترخيص التنقيب والتطوير والانتاج مدة اضافية لاتزيد على (2) سنتين في حالة الاكتشاف لغرض تقييم او تحديد القيمة التجارية للاكتشاف ، ومدة لاتزيد على (4) اربع سنوات في حالة اكتشاف غاز



طبيعي غير مصاحب ومدة لاتزيد على (2) سنتين لاستكمال تقييم الحقول المكتشفة غير المطورة في عقود التطوير والانتاج .

ثالثا- أ- لشركة النفط الوطنية ولحملة تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج الاحتفاظ بحق التنقيب وتطوير وإنتاج حصريا النفط في حدود منطقة التطوير والإنتاج لمدة يتم تحديدها من المجلس على ان لاتزيد على (20) عشرين سنة تبدأ من تاريخ الموافقة على تطوير الحقل.

ب- يعتمد المجلس في تحديد المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا البند على المعطيات المرتبطة بأفضل استخلاص للنفط وأفضل استفادة من البنية التحتية القائمة .

ج- لمجلس الوزراء ولاعتبارات فنية واقتصادية منح مدة تشغيل اضافية لاتزيد على (5) خمس سنوات بناء على شروط يتم التفاوض عليها مجددا وفي جميع الأحوال تتم استعادة المنطقة خارج منطقة التطوير و التشغيل عند انتهاء ترخيص التنقيب والتطوير والإنتاج .  
رابعا- يتم اقرار تعيين المشغل من الهيئة المختصة وفقا لاجراءات التعيين المنصوص عليها في العقد الاولي وبناء على المعايير والتعليمات التي يصدرها المجلس و سيتم تسمية المشغل في العقد الاولي.

## الفصل الثاني

### التزامات حاملي تراخيص التنقيب والتطوير والانتاج

#### المادة 22-

يلتزم حامل ترخيص التنقيب والتطوير والإنتاج بما يأتي :  
اولا- القيام بالعمليات البترولية وفق احكام هذا القانون والتشريعات النافذة والانظمة البترولية والأساليب المثلى في الصناعة البترولية .  
ثانيا- ابلاغ الهيئة المختصة عن أي اكتشاف ضمن منطقة التعاقد.  
ثالثا- تحديد وتقويم الاكتشاف وتقدير قيمته التجارية واشعار الوزارة تحريريا بمراحل العمل ونتائجه.  
رابعا- اعداد خطة تطوير الحقل وتقديمها الى الهيئة المختصة لاعتمادها في حالة الاكتشاف التجاري.